

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٠٦

الثلاثاء، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيلشيف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيدة بيرسيغال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد لي كيونغ تشول
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيدة جيانغ هوا
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوкас
	ليتوانيا	السيدة موروكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دان

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1443910 (A)



أعضائه بأخر المستجدات في بانغي بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك من وجهة نظري. إنَّ الحالة الأمنية تبقى متوتّرة في العاصمة وداخل البلد. والاعتداء الأخير على كنيسة "نوتر دام دي فاطيما" في بانغي في ٢٨ أيار/مايو، والذي قُتل فيه ١١ شخصاً بينهم الكاهن، ليس دليلاً على الدوامه الخطيرة من الاعتداءات والأعمال الانتقامية التي يعاني منها البلد فحسب، بل هو دليل أيضاً على جنوح كلا الطرفين نحو التطرف وعلى أنَّ الحالة قد تصبح أشد فتكاً لاحقاً.

وقد جاء الاعتداء في أعقاب حادث وقع في بانغي في الأسبوع نفسه، قُتل فيه بوحشية ثلاثة شبّان مسلمين، ربما على أيدي عناصر من جماعات المتصدين لحملة السواطير (البالاكا)، وهم في طريقهم إلى مباراة كرة قدم نُظمت لتعزيز المصالحة بين الطوائف. وأثارت هذه الأحداث مظاهرات شعبية عفوية ضد ما يعتبره البعض فشلاً من جانب السلطات الانتقالية والقوات الدولية في استعادة الأمن. وأقيم في المدينة عدد من المتاريس واضطرت القوات الدولية للتدخل لإزالتها. وأصيب بانغي بالشلل لثلاثة أيام وقُتل عدة أشخاص.

وأصاب دَوامة العنف والأعمال الانتقامية المناطق الداخلية من البلد، ولا سيما في الغرب والوسط. وفي الشمال الغربي، على امتداد الحدود مع تشاد، أُفيد بوقوع عدد متزايد من الاعتداءات على القرى من جانب جماعات تحالف سيليكو السابق وبوهل العرقية - الرعاة من قبيلة المبورورو - المدججة بالسلاح. وهذه إشارة على ما يبدو إلى محاولة تلك الجماعات توسيع مناطق نفوذها نحو الغرب، حتى مع تعزيز المتصدين لحملة السواطير لوجودهم في تلك المناطق نفسها. ونتيجة لذلك، وقع عدد من الاشتباكات العنيفة بين هذه الجماعات.

تكلم بالإنكليزية.

وأُضرت النيران في العديد من القرى، ممّا أدى إلى تشريد السكان المحليين. وعززت أيضاً جماعة تحالف سيليكو السابق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس (تكلم بالروسية): عملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة مارغريت ماري ماليافو - سامبا، وزيرة الصحة العامة والشؤون الاجتماعية والشؤون الجنسانية والعمل الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعملاً بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بابكر غاي، الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد غاي الذي يشارك في جلسة اليوم من بانغي عبر التداول بالفيديو.

وعملاً بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غاي.

السيد غاي (تكلم بالفرنسية): أعرب عن احترامي العميق للمجلس وأشكركم، سيدي، على منحي هذه الفرصة لموافاة

وجودها في بامباري، حيث أقامت مركز قيادتها العسكرية. وجرى نشر قوات من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعمليات سانغاري في بامباري.

تظل المجتمعات المحلية المدنية أهدافا مباشرة لأعمال العنف الطائفي وعمليات القتل الانتقامية. بالأمس، على سبيل المثال، أفيد في بامباري، عن قتل ١٨ شخصا، بينهم ٣ أطفال وامرأة، وإصابة ٨ أشخاص بجروح في هجوم شنه المتصدون لحملة السواطير ضد البهل. وجرى إضرار النار في اثنين وعشرين منزلا. وانتقاما لذلك، قتل أفراد من تحالف سيليكاسا السابق، ثمانية أشخاص، وأصابوا أربعة، في وقت لاحق اليوم. ولجأ ١٢٩ مدنيا آخر إلى قاعدة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، تم نقل ٥٨ منهم إلى معسكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويستمر حصار العدد القليل من المجتمعات المحلية المسلمة في بانغي إلى حد كبير في أحيائها، وبشكل رئيسي في حي

PK5. حيث تطوقها عناصر المتصددين لحملة السواطير الذين يمنعون الناس ليس فقط من المغادرة، بل إنهم يمنعون أيضا وصول المواد الغذائية والإمدادات الطبية. وثمة أيضا تقارير عن استهداف عناصر المتصددين لحملة السواطير، لغير المسلمين الذي يعتقد أنهم يساعدون السكان المسلمين، من خلال توفير الإمدادات أو الخدمات. إن عناصر من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، متورطة في كثير من تلك الحوادث، إلى جانب المتصددين لحملة السواطير. وفي جميع أنحاء البلد، يحاصر ما يناهز ٢٠.٠٠٠ شخص من الأقليات في ١٦ موقعا؛ وإذا غادروا، فإنهم قد يتعرضون لهجوم قبل وصولهم إلى مكان آمن.

وتبذل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعمليات سنغاري، قصارى جهودهما لتحقيق استقرار الحالة، وحماية المدنيين في مناطق انتشارهما، بينما تلي

الأطراف الإنسانية الفاعلة، الاحتياجات الأساسية للمشردين. ومع ذلك، لا تزال أوضاعهم غير مستقرة. وبلغت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى الآن قدرتها التشغيلية الكاملة، وتقوم بتوفير الأمن في مطار بانغي وكذلك في المقاطعتين الثالثة والخامسة من بانغي. ونحن نعمل بشكل وثيق مع تلك القوات لتنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز حماية السكان المهجرين، ومنع وقوع المزيد من أعمال العنف. ومع ذلك، فإن احتياجات الحماية في البلد هائلة، وثمة حاجة ملحة لتعزيز قدرات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل القيام باستجابة فعالة وعلاوة على ذلك، لا يمكن للقوات الدولية أن تكون فعالة إلا إذا اقترنت الجهود التي تبذلها بتدابير فعالة لبسط سلطة الدولة، والتوسط بين المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة ومكافحة الإفلات من العقاب، والأهم من ذلك، استعادة نظام العقوبات الجنائي. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بصدد التركيز على دعم المبادرات المتخذة في تلك المجالات.

وقد جرى نشر وحدة الحراسة التابعة للبعثة الآن في بانغي، ويوار بامباري. وقد أثبتت بأنها عنصر حاسم في ضمان أمن منشآت الأمم المتحدة والموظفين، وإنقاذ الموظفين المهجرين.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية مصدري قلق بالغ. وتستمر جميع الجماعات المسلحة والمدنيين، في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وذلك باستخدام الأسلحة، مع الإفلات من العقاب. ويبقى أكثر من نصف مليون شخص مشردين، بمن في ذلك ٣٧٠.٠٠٠ مشرد عبروا الحدود، مشكلين ضغطا كبيرا على البلدان المجاورة. إن نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الحالة السياسية، التي تدهورت بشكل ملحوظ خلال الشهر الماضي. حيث أن

مستقبل الحوكمة، واللامركزية، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة بشكل بناء، والمستقبل الاقتصادي. وسيكون ذلك أمرا حيويا لتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والمشردين.

وبناء على مشاوراتنا مع الأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية، بمن في ذلك الوسيط، الرئيس ساسو نغيسو من جمهورية الكونغو، وممثلو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ رئيس الجماعة، رئيس تشاد السيد ديي، وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، فإننا نعتقد أن هناك حاجة ملحة لدعم عملية تفاوض شاملة بشأن نزع السلاح، نفضي إلى إبرام اتفاق سياسي ونزع سلاح كل الجماعات المسلحة في نهاية المطاف. وليس هناك شك في أن العملية ستكون معقدة، وبأنها ستتطلب وقتا لتتطور بشكل كامل. ومن الضروري أن تعود ملكية عملية الحوار لمواطني أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، لن يكون هناك حل دائم دون استمرار مشاركة المنطقة دون الإقليمية.

وتعمل البعثة مع السلطات الانتقالية وقوات الأمن الدولية، لمنع وقوع المزيد من أعمال العنف في العاصمة وفي جميع أنحاء البلد، بما في ذلك من خلال التحقيق في الانتهاكات ومن أجل اتخاذ تدابير ملموسة لضمان تقديم الجناة للمساءلة. وتحقيقا لهذه الغاية، تزيد البعثة من عنصرها المدني، وتعد لانتشارها في عدد من المواقع خارج بانغي بحلول نهاية شهر تموز/يوليه، مع التركيز على دعم السلطات المحلية وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدنيين. وتتواصل الجهود الرامية إلى إقامة عملية حفظ السلام، والاستعداد لنقل سلس للسلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ أيلول/سبتمبر. وستقدم إدارة عمليات حفظ السلام إحاطة إعلامية للمجلس، في منتصف تموز/يوليه، فيما يتعلق بنشر عملية حفظ السلام والانتقال من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة

حالة استمرار انعدام الأمن جراء ما تقوم به مختلف الجماعات المسلحة تتحسن ببطء شديد، مما لا يرضي السكان. وقد أدى ذلك إلى تزايد الانتقادات لعدم قدرة الحكومة الانتقالية على استتباب الأمن، مما قد يهدد بتقويض سلطتها. وتكافح الحكومة من أجل حكم البلد بدون قواها الأمنية الخاصة أو وسائلها المالية. وفي نفس الوقت، فإن النخبة السياسية منقسمة بشدة، وهناك مستوى عال من العداء السياسي والاجتماعي، وانعدام الثقة بين الأطراف الفاعلة السياسية وبين المجتمعات المحلية. ولا يبشر ذلك بالخير فيما يخص إجراء انتخابات ذات مصداقية في وقت مبكر من العام المقبل.

وقد اعتبرت الحكومة وفئات من السكان محاولة تحالف سيليكسا السابق مؤخرا، توحيد هياكله وإقامة مقره الرئيسي في مدينة بانبري التي تقع في وسط البلد، بأنها محاولة استفزازية للتقسيم الفعلي. ومع ذلك، يظل التماسك السياسي داخل بنية تحالف سيليكسا السابق ضعيفا. ولا تزال حركة المتصددين لحملة السواطير مشتتة للغاية، رغم الجهود الجارية المبذولة لإنشاء هيكل خاص بالتنظيم والقيادة. ولا يزال من الصعب تحديد ما هو الدور الذي يمكن أو ينبغي أن يضطلع به المتصدون لحملة السواطير، في الحوار السياسي الذي يجب أن يبدأ فيه البلد.

وليس هناك شك في أن نزع السلاح وإجراء حوار سياسي شامل يشكلان خطوتين ضروريتين لتحقيق الأمن الدائم. وتعد الحلقة الدراسية التي يسرها مؤخرا مركز الحوار الإنساني بناء على طلب رئيسة الدولة خلال الفترة الانتقالية، ومبادرة الحوار التي أطلقتها إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية، تطورات مشجعة. وهي تشير إلى أن العديد من مواطني أفريقيا الوسطى، مستعدون للحوار إذا اعتقدوا أنه سيجلب السلام. وينبغي أن يؤدي هذا الحوار إلى التوصل إلى اتفاق سياسي فيما يتعلق بالانتخابات، ونزع السلاح وتكوين القوات المسلحة الوطنية، والقضايا السياسية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك

الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تكلم بالفرنسية.

وساهم الاهتمام الذي خصصه المجتمع الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى خلال الأشهر الأخيرة، في منع سقوط البلد في دوامة العنف. وتواصل البعثة، والفريق القطري للأمم المتحدة والقوات الدولية، بذل الجهود اللازمة لدعم سلطات وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل التصدي للتحديات الفورية، ومنع تدهور الحالة بشكل أكبر. ومع ذلك، تظل الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى معقدة ومتعددة الأوجه. وستطلب مواجهتها الوقت والموارد. وسيشكل استمرار التزام وتصميم المنطقة والمجتمع الدولي على نطاق واسع، واتباع نهج موحد، عوامل حاسمة فيما يخص تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غاي على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن للسيدة ملامبو - نغوكا.

السيدة ملامبو - نغوكا (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية عن زيارتي الأخيرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. قبل شهر زرت بانغي في بعثة مشتركة مع المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن. إن وجودنا المشترك عزز التنسيق وعزز موقف البعثة، فضلاً عن إمكانية عمل المتابعة المشترك مع الاتحاد الأفريقي.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، اجتمعنا مع الرئيس ورئيس الوزراء، والوزراء الرئيسيين والمسؤولين الحكوميين، والممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد للاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومع رئيس الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص، ورئيس بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والفريق

كانت أهدافنا إبراز محنة النساء والفتيات، وضمان معالجة القضايا الجنسانية من البداية في بعثة الأمم المتحدة المنشأة حديثاً، وتعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي في المصالحة المحلية والحوارات الوطنية، والعدالة الانتقالية وفي الانتخابات المقبلة.

إن ما سمعناه وما رأيناه كان مفرعاً. فقد زرنا مخيمات المشردين في جميع أنحاء البلاد، ومن ضمن المخيمات التي زرناها، كان الناس أحد المخيمات يلتمسون المأوى، وقد ألفتناهم يلتحفون أغطية بلاستيكية أو حتى قطعة من القماش في ظروف غير إنسانية، وكان محاطين بالبرك المحولة القدرة المؤلفة من المياه الراكدة، والقمامة، وكانوا عرضة للأمراض المنقولة عن طريق المياه. تلقى المجتمع الدولي تقارير عديدة عن أعمال الاغتصاب والرق الجنسي وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة المسلحة. وفي كانون الأول/ديسمبر أكدت تلك التقارير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق برئاسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأيدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد حدث ذلك العنف في عمليات التفتيش من منزل إلى آخر وعند الحواجز غير المأذون بها وفي معسكرات الجيش، وكجزء من العنف الطائفي. لقد علمنا بأن الفتيات يخضعن للزواج بالإكراه. وأصبح العديد منهن حوامل، أو أجهضن أو انتقلت إليهن عدوى الأمراض الجنسية، من قبيل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وثمة حاجة كبيرة إلى

إليهم والأخذ بيدهم نحو إعادة تأهيل أقرانهم الذين تأثروا بالعنف أو الذين شاركوا أيضا في أعمال العنف. أما القيادات النسائية التي تفصلها الانقسامات الدينية والاجتماعية فلديها تصميم واضح على تسوية الخلافات وبناء مستقبل أفضل لبلدها. وهي منظمة ولديها خطط كاملة، وتحلى بالأفكار والشجاعة. أما تطلب على وجه الخصوص تقديم الدعم لها من أجل انخراط النساء في النشاط الاقتصادي وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية لهن ليتمكن من استعادة النظام التعليمي في بلدها.

أحض أعضاء مجلس الأمن على دعم المرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتنفيذ التوصيات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية. يتوقف نجاح مبادرات المصالحة والانتخابات المقبلة والإنعاش الوطني على قيادة المرأة ومشاركتها. وينبغي إعطاء الأولوية للتدابير الخاصة المؤقتة، ونظام الحصص المتعلق بتمثيل المرأة، فضلا عن قيام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بتوفير الحماية والأمن لمشاركة المرأة في الانتخابات.

يجب اتخاذ تدابير أقوى لحماية المدنيين واستعادة سلطة الدولة وسيادة القانون. وكما يعرف المجلس، فإن معظم المحاكم والسجون قد توقفت عن العمل، وقد تخلى العديد من موظفي الخدمة المدنية والقضاة عن مراكزهم. تشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في برنامج مشترك سوف يحسن من فرص وصول المرأة إلى العدالة. سينصب تركيز البرنامج على الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وعلى بناء قدرات المؤسسات الوطنية، بينما يجري أيضا نشر المحاكم المتنقلة ومساءلة مرتكبي ذلك العنف. ونوه بالجهود التي تبذلها اللجنة الدولية لتحقيق، والطلب الأخير لرئيس المحكمة الجنائية الدولية. يجب دعم الجهود الرامية إلى ضمان

الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي في مواقع المشردين داخليا، حيث أن ٩٠ في المائة من تلك المواقع تفتقر إلى توفير الخدمات للناجين من العنف القائم على نوع الجنس. ولا تتوفر خدمات تُذكر لمساعدة مئات ضحايا الاغتصاب في كل شهر.

يوجد عدد لا يحصى من النساء الحوامل لا يحصلن على الرعاية الصحية الأساسية في مجال الصحة الإنجابية وفي حالات الولادة. تلك هي مسألة حياة أو موت في بلد تتعرض فيه المرأة بالفعل لخطر الوفاة النفاسية بواقع ١٤٠ ضعفا عما هو في البلدان المتقدمة. وما سمعته مرارا وتكرارا من النساء يفيد بأنهن بحاجة إلى الأمن، وسيادة القانون، والرعاية الصحية، والغذاء، والمدارس لأطفالهن. تلك البنود بعض من أمس احتياجاتهن. إن ثلثي المدارس تقريبا ما تزال مغلقة، ومئات الآلاف من الأطفال ينمون من دون تعليم.

تكافح البلدان المجاورة من أجل توفير الدعم الكافي لعشرات الآلاف من اللاجئين. تستضيف الكاميرون حاليا ١٠٠.٠٠٠ لاجيء تقريبا وصلوا إليها حديثا، ٨٤ في المائة منهم من النساء والأطفال الذين يصلون بعد سفر يستغرق عدة أيام أو أسابيع، وغالبا ما يصلون أما مرضى أو في حالة صدمة. وعند وصولهم يجدون ممرضة واحدة وأقل من بضع عشرات من المستلزمات الخاصة بالنظافة والمستلزمات الطبية لمساعدة الآلاف من اللاجئين. من المهم إبراز هذه الحقائق المزعجة والمؤلمة لأنه حتى هذا التاريخ يمول المجتمع الدولي أقل من ثلث الاحتياجات الإنسانية.

أود اليوم أن أوجه نداء عاجلا للتمويل الكامل لهذه المناشدة. غير أنني أود أيضا أن أسترعي انتباه المجلس إلى جانب مختلف جدا في جمهورية أفريقيا الوسطى. على الرغم من الصعاب التي تكتنف ذلك البلد، ينظم العديد من الناس صفوفهم، بما في ذلك النساء من جميع مناحي الحياة، للبقاء على قيد الحياة والازدهار. لقد طلب منا الشباب تقديم الدعم

على الالتزام بالسياسة العامة للأمم المتحدة بشأن تخصيص ١٥ في المائة أو أكثر من التمويل لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للنساء والفتيات في مواقع اللاجئين في الكاميرون ولدعم إمكانية حصول المرأة على المعونة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأعيد تأكيد طلي إلى المجلس ضمان أن يكون لدى البعثة الهيكل الجنساني السليم لأداء مهمتها، وأن توفر البلدان المساهمة بقوات تدريباً لجميع القوات على منع العنف الجنسي، وأن تكون المرأة ممثلة في جميع العمليات التي تتعامل مع صنع السلام وبناء السلام والمصالحة، وأن تتمحور الأعمال التحضيرية للانتخابات حول تمثيل المرأة ومشاركتها، وأن تشمل الجهود الرامية إلى إعادة بناء نظام العدالة وضممان المساءلة على الجرائم الخطيرة خبراء متفرغين في ما يتصل بالجرائم الجنسية والإنسانية، وتوسيع نطاق استجابتنا الإنسانية داخل البلد وخارجه على السواء، ومعالجة مسائل التعليم والرفاه الاقتصادي.

ويجب دعم النساء اللاتي اجتمعنا معهن في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم الرئيسة المؤقتة سامبا - بانزا، للقيام بدورهن الكامل والمتساوي بوصفهن عوامل للتغيير والسلام والأمن. والمرأة، عند تمكينها، تكون أفضل قوة دافعة للنمو وأفضل أمل للمصالحة وأفضل حاجز للحيلولة دون تطرف الشباب وتكرار دورات العنف. ولا بد من أن يكون صوتها مسموعاً.

وفي أثناء قيامي بعملتي، تأثرت بمستوى الوعي في أوساط النساء في جميع أنحاء العالم بقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. لقد قدمت هذه الهيئة وعوداً هامة للغاية إلى النساء، والتي تجسد آخرها في القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) والقرار

تحقيق العدالة على جميع المستويات، وعرضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حقلين مكرسين للتحقيق في الجرائم الجنسانية.

نرحب أيضاً بقرار المجلس المتخذ مؤخراً بشأن إنشاء بعثة قوية لحفظ السلام ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تبنى على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وعلى الدعم الذي تقدمه القوات الفرنسية وبعثة الاتحاد الأوروبي. يجب في العام المقبل تعزيز النشر الأولي الذي تم هذا العام للمستشارين الجنسائيين المتخصصين في مجال حماية المرأة. أن تلك الخبرة الفنية يجب أن يمتد نطاقها إلى خارج بانغي ليشمل المناطق ويصبح جزءاً لا يتجزأ من جميع المجالات ذات الأولوية للبعثة. لبناء الأمن الوطني الدائم، نحتاج إلى إشراك المزيد من النساء في العناصر العسكرية والشرطية والمدنية في البعثة.

يسرني أن أعلن أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام، سوف توفران لأول مرة التدريب المتخصص في منع وقوع العنف الجنسي قبل عملية نشر الموظفين في البعثات. أناشد جميع البلدان المساهمة بقوات قبول العرض، ودعم التنفيذ الكامل لهذا التدريب في بلدانها. وأحضر أيضاً المجتمع الدولي وأعضاء مجلس الأمن على زيادة التمويل المخصص لسلامة وحماية النساء والفتيات، لتمكين النساء اقتصادياً، وتوفير التعليم لهن. ونعرف أن توفير العمالة النسائية، وتنظيم المشاريع ورعاية الطفل كلها عوامل لها تأثير كبير على الانتعاش في الأسرة وفي المجتمع، ويمكن أن تمثل استثماراً قوياً في بناء السلام.

وستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي، من أجل كفالة أن تشمل برامج العمالة في حالات الطوارئ المرأة بحيث تشكل النساء نسبة ٤٠ في المائة على الأقل من المستفيدين منها. ونحث جميع الشركاء الدوليين

شيئا من ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا توافر الأمن. والقضاة لا يستطيعون العودة إلى وظائفهم في المناطق النائية بسبب المسائل الأمنية. ومن ثم، فإن ذلك يطلق العنان للمجرمين لارتكاب أفعال ضارة.

وهناك أيضا التحدي المتمثل في الحكم. وإعادة بناء المؤسسات العامة في الدولة أمر بالغ الأهمية، ولكن اليوم، مرة أخرى، وبسبب المسائل الأمنية، لا يستطيع حكام المقاطعات الذين يمثلون الحكومة في المناطق النائية العودة إلى وظائفهم. وبالتالي، فإن الدولة تقتصر من الناحية العملية على العاصمة: والدولة لا توجد أساسا في المناطق النائية.

ومن ثم، أود، بكل تواضع، أن أطلب دعم مجلس الأمن ليتسنى ترجمة كل التعاطف الذي جرى الإعراب عنه مع جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أفعال. وقد حان الوقت لكي نتخذ إجراءات لإنقاذ حياة جميع الأشخاص الذين يسقطون كل يوم وكل دقيقة وكل ثانية.

وأود أن أشير أيضا إلى أن الأزمة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى ليست أزمة طائفية، كما يُدّعى على نطاق واسع. فقد بدأت بوصفها مشكلة بين المجتمعات المحلية وظهر الجانب الطائفي نتيجة التلاعب السياسي وبسبب - وهو ما يجب أن نؤكد هنا اليوم - التأثير السلبي لبعض وسائل الإعلام على الصعيدين الوطني والدولي.

وأود أن أعرب عن ارتياحي إزاء البعثة التي زارت جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقد قدمت الخبرة المستقلة، السيدة كايتا بوكوم، تقريرها عن حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى إلي اليوم في جنيف. وستقدمه، بطبيعة الحال، أيضا إلى مجلس الأمن هنا في نيويورك.

كما نُظمت بعثة أخرى - هي بعثة لجنة التحقيق والتي زارت بانغي أيضا. وستقدم تقريرها كذلك إلى المجلس في وقت قريب.

٢١٤٩ (٢٠١٤)، بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، واللذين تضمننا لغة قوية بشأن مشاركة المرأة وقيادتها وحمايتها. وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقف على أهبة الاستعداد لدعم المجلس في تنفيذ تلك الالتزامات القوية وفي الوفاء بوعوده.

مرة أخرى، أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة وأتطلع إلى مناقشتنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة ملامبو نغوكا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة ماليافو - سامبا (جمهورية أفريقيا الوسطى)

(تكلمت بالفرنسية): بداية، وبالنيابة عن السيدة كاثرين سامبا - بانزا، رئيسة الجمهورية والرئيسة الانتقالية للدولة، ودولة السيد أندريه نزابايكي، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة الانتقالية، أود أن أعرب عن شكر بلدي للاهتمام المستمر الذي يوليه المجلس للأزمة التي تعصف ببلدنا حاليا. وأود أيضا أن أشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على كل ما تقوم به منظماتها من أجل بلدنا. وقد وصفت حالة المرأة خلال الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن أجل مواجهة الأزمة، يجب أن يتصدى بلدنا للعديد من التحديات. ويتمثل تلك في الأزمة الأمنية التي يجب التصدي لها من أجل ضمان حقوق جميع من يعيشون في بلدنا، بمن فيهم النساء اللاتي يشكلن الضحايا الرئيسيين للأزمة. وبخصوص التحدي الأمني، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى ليس لديها حاليا جيش وطني لضمان أمن وحقوق الأفراد. وجمهورية أفريقيا الوسطى تخضع للحظر. وذلك هو السبب في أننا لا نستطيع الاضطلاع بواجباتنا السيادية على نحو كامل.

وهناك أيضا التحدي القانوني. واليوم، فإن النظام القضائي في جمهورية أفريقيا الوسطى معتل. وقوة الشرطة بحاجة إلى إعادة تأهيل. كما يجب على القضاة القيام بعملهم. ولكن

التي سيجري الاضطلاع بها. والرهان المطروح على الصعيد الإقليمي نتيجة الأزمة في أفريقيا الوسطى هام. ومن الضروري بشكل ملح أيضا أن تصل المعونة الإنسانية المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواطني أفريقيا الوسطى المقيمين في البلدان المجاورة والذين يعيشون في ظل ظروف صعبة للغاية.

تلكم هي، سيدي الرئيس، النقاط القليلة التي أردت أن أعرضها على المجلس للنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥|٤٠.

بالنظر إلى محدودية الوسائل المتاحة اليوم في جمهورية أفريقيا الوسطى، من المهم أن تتلقى الحكومة دعما من أجل التمكن من محاكمة المجرمين الذين يواصلون ممارسة التحيز الجنساني والاعتصاب والقتل؛ ومن أجل وضع نهاية لذلك الأمر في بلدنا ومن أجل استعادة كرامة جميع السكان. ولذلك، وبالنيابة عن بلدي، فإنني أدعو إلى اتخاذ إجراءات، وأود أن أشدد على أنها يجب أن تكون إجراءات سريعة وفعالة. لقد ذكرت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه لا يجري حاليا تقديم سوى ثلث الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ومن المهم أخذ جميع الذين يعانون في مخيمات المشردين داخليا أو كلاجئين في البلدان المجاورة بعين الاعتبار في مختلف الجهود